

قضاء رحلة: تقنين كهرباء عشوائي

وصلت ساعات الانقطاع العشوائي في التيار الكهربائي في قضاء رحلة، إلى 16 ساعة يومياً، جراء التقنين المفروض من «مؤسسة كهرباء لبنان». التقنين تزايدت ساعاته مطلع الصيف، مع ارتفاع درجات الحرارة، التي تحتم استعمال متزايد للآلات الكهربائية، إن كان داخل المنازل أو المؤسسات التجارية.

في البقاع آلاف المحال التجارية تعتمد بشكل أساسي على بيع المثلجات في الصيف. ولا يمكنها تأمين التيار الكهربائي عبر مولدات خاصة على حسابها، إنما تؤمن حاجتها عبر الاشتراك في مولدات خاصة تتكفل بـ«استنزاف وسرقة كل أرباحنا، لتأمين فواتيرها المالية، التي تبدأ بـ 200 ألف ليرة كحد أدنى بدل اشتراك بقوة 5 أمبير، ثم يتضاعف المبلغ مع تضاعف القوة الكهربائية».

تصل فاتورة طوني بارود، صاحب إحدى المؤسسات التجارية على طريق تعلبایا سعدنايل إلى 600 ألف ليرة، في الشهر، بدل اشتراك المولد. أي «أكثر من 75 في المائة من الأرباح تذهب إلى جيب صاحب المولد»، وفق بارود، الذي يسأل بغضب عن أسباب حرمان منطقة قضاء رحلة من التيار الكهربائي، «بالرغم من أنها المنطقة الأولى في لبنان لجهة الجباية وعدم سرقة التيار الكهربائي». وإن ما يشكو منه بارود، يعيد سرده جان معلوف في حوش الأمراء، الذي يملك مؤسسة كومبيوتر وطباعة متوسطة، وتبلغ كلفة اشتراكه في المولد نحو 750 ألفاً.

على صعيد فواتير المنازل، يتحدث أصحابها عن معاناة في ازدياد مطرد من شهر إلى آخر، فلا يمكن لأحمد المكحل أن يستغني عن الاشتراك حتى في قوته الدنيا. ولكن الكلفة عالية، أي 200 ألف ليرة. وهو عامل يومي في ورش البناء، ونصف مدخوله الشهري يوزع ما بين فواتير الكهرباء والمياه. لا يقتصر حجم الخسائر المالية في البقاع الأوسط على الفاتورتين الباهظتين، إنما تشمل فاتورة المولد الخاص الذي لا بديل عنه وفق ما يقول عدنان طليس، وهو أحد القصابين، يتحدث عن ضرورة تشغيل برادات اللحوم، حتى في فترة ما بعد منتصف الليل، حيث تكون انتهت ساعات تغذية المولد الخاص، مقابل انقطاع مستمر في التيار الكهربائي الرسمي من «مؤسسة كهرباء لبنان».

ولا يطلب البقاعيون سوى حقهم الطبيعي في التغذية العادلة بالتيار الكهربائي. وهم كانوا قد انتفضوا أكثر من مرة على هذا الواقع، عبر قطع الطرق بالدواب وإحراقها، إلى الاعتصامات المركزية لجميع القطاعات التربوية والاقتصادية والاجتماعية أمام سرايا رحلة، إلى تنظيم أكثر من سلسلة بشرية على طول بولفار رحلة، وصولاً إلى السرايا الحكومية. إلا أنها كلها باءت بالفشل، حتى أن المراجعات السياسية والدينية التي تولاها كل نواب ووزراء البقاع، ومطارنة رحلة، لم تنفع في تحريك الملف الجامد المتعلق بـ«شركة كهرباء رحلة».